

العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف

عملت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف على تطبيق أحكام الدستور الدائم للبلاد وتنفيذ القوانين الصادرة بموجبه، ليسط العدل وتأكيد سيادة القانون في المجتمع، والالتزام بتطبيق نصوص مواد الدستور التي تنطلق من قاعدة أن العدل هو أساس الحكم. وحرصت الوزارة على نشر العدالة وبث الأمن والأمان والطمأنينة، وترسيخ المفاهيم السليمة للدين الإسلامي الحنيف بين المواطنين والمقيمين، وإعلاء كلمة الحق ورد الحقوق إلى أهلها. وأنجزت وزارة العدل عشرات المئات من التشريعات التي تُقنن جميع نواحي الحياة، وتُشكّل في مجموعها البنية التشريعية الأساسية للدولة. وأنجزت خلال العام ٢٠٠٥، عدداً آخر من مشروعات القوانين الاتحادية، من أهمها قانون الأحوال الشخصية، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وقانون المعاملات والتجارة الإلكترونية، وقانون التنظيمات العمالية، وقانون قواعد أداء الميزانية العامة للدولة، وقانون مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية الوقائية للسلع الصناعية، وقانون بتعديل قانون مؤسسة الإمارات العامة للنقل والخدمات، وقانون بتعديل قانون إنشاء مؤسسة الإمارات للبريد، وقانون بتعديل قانون إنشاء ديوان المحاسبة، وقانون أملاك الاتحاد الذي يُنظّم التصرف في الأملاك الممنوحة لجهات حكومية، وقانون إنشاء محكمة اتحادية استئنافية في إمارة أم القيوين، إضافة إلى قوانين الهياكل التنظيمية والإدارية للوزارات الاتحادية.

الجهاز القضائي

يتكون الجهاز القضائي من قاعدتين قضائيتين هما القضاء الاتحادي الذي يشمل المحاكم الاتحادية في إمارات أبوظبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، ويضم أكثر من ٥٥ محكمة ونيابة عامة باختلاف أنواعها ودرجاتها، بالإضافة إلى الهيئة القضائية في إمارة دبي.

وتعتبر المحكمة الاتحادية العليا قمة الجهاز القضائي، وتضمّ بجانب رئيسها، مجموعة من القضاة لا يزيدون عن الخمسة، يعينون جميعاً بمرسوم من صاحب السمو رئيس الدولة. وتختص هذه المحكمة بالفصل في المنازعات الدستورية، وبحث دستورية القوانين الاتحادية إذا ما طُعن فيها، والتشريعات واللوائح عموماً، وتفسير أحكام الدستور، وتعتبر أحكام هذه المحكمة نهائية وملزمة ولا تقبل الطعن فيها.

من ألف نسّاج ماهر ومتخصص في إيران، بإشراف ٥٠ خبيراً في مجال صناعة السجاد الفاخر، والثانية مع إحدى الشركات الألمانية لتزويد المسجد بثريات فاخرة بقيمة ٣٠ مليوناً و ٢٠٠ ألف درهم. ويتوقّع أن يفتتح المسجد خلال العام ٢٠٠٧.

ويشرف قطاع الشؤون الإسلامية على المراكز الإسلامية لتحفيظ القرآن الكريم، التي بلغ عددها ٢٤٧ مركزاً في ١١ مدينة ومنطقة على مستوى الدولة، من بينها ١٩٩ مركزاً للذكور، و ٤٨ مركزاً للإناث، بالإضافة إلى المراكز الصيفية التابعة لوزارة العدل والتربية وعدد من المؤسسات المدنية.

واستضافت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، خلال شهر رمضان المبارك في أكتوبر ٢٠٠٥، بدعوة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ٠٠١ من أصحاب الفضيلة العلماء، لإحياء ليالي الشهر الكريم في مختلف مساجد الدولة.

دار زايد للثقافة الإسلامية

وأصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي، في ٢٤ يونيو ٢٠٠٥، قانوناً بإنشاء دار زايد للثقافة الإسلامية، التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، وتتبع لديوان ولي عهد أبوظبي. وتحتل المؤسسة، بموجب القانون، محلّ دار زايد لرعاية المسلمين الجدد، وتهدف إلى توعية المسلمين الجدد بالإسلام وأسلوب التعايش مع المجتمع الإسلامي، وتبصير المجتمع الإسلامي بكيفية استيعاب المسلم الجديد وتعريف غير المسلمين بماهية الإسلام وجوهره وحقيقته، وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، والمشاركة في حوار الحضارات في الداخل والخارج، ونشر روح التسامح والتعايش بين المسلمين وغير المسلمين وقبول الآخر، وتقديم القدوة الحسنة في السلوك والأخلاق لترغيب غير المسلمين باعتماد الإسلام وتوفير الرعاية الاجتماعية والأسرية للمسلمين الجدد، واستخدام كافة الأساليب المقروءة والمرئية والمسموعة والمعدات التقنية للتعريف بمبادئ الإسلام الرامية إلى غرس روح التسامح وتجنّب التعصّب الديني.

وأصدر صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، بصفته حاكماً لإمارة دبي في ١٠ يونيو ٢٠٠٥، قانوناً بإنشاء دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، تختص بنشر الثقافة الإسلامية وتنمية الوعي الديني، والإشراف على طبع المصاحف الشريفة والكتب والتسجيلات الصوتية والمرئية وتوزيعها، وإنشاء مدارس تحفيظ القرآن الكريم والإشراف عليها، والعناية بالمساجد لتؤدي دورها على الوجه الأكمل والإشراف على إدارتها، وذلك بالتنسيق مع مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر.

وتتولّى الدائرة الإشراف على تشييد المساجد التي يرغب الأفراد في إقامتها، وعلى المراكز والجمعيات الخيرية إدارياً ومالياً وثقافياً، وكذلك الإشراف على مراكز البحوث والدراسات الإسلامية والبرامج الدينية، وتنظيم شؤون الحج بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة، والعمل على حفظ التراث الإسلامي وإحيائه ونشره، وإبداء الفتوى فيما يُحال إليها في المسائل الشرعية.

كما تختص المحاكم الاتحادية الاستثنائية بالنظر في طعون الاستئناف التي ترفع عن الأحكام الجائز استئنافاً قانوناً، والصادرة من المحاكم الاتحادية الابتدائية، ومن الهيئات القضائية المحلية بحسب الأحوال. كما تنظر في المنازعات الأخرى وفق القوانين النافذة، وتصدر أحكام هذه المحاكم من ثلاثة قضاة وتعتبر نهائية.

أما المحاكم الابتدائية، فهي التي تنشأ في مدن الإمارات، وتعتبر أولى درجات التقاضي، وتختص بالنظر في قضايا المنازعات المدنية والتجارية والإدارية وغيرها التي تنشأ بين الأفراد، وتستأنف أحكامها أمام المحاكم الاتحادية الاستئنافية.

معهد التدريب والدراسات القضائية

وتولي وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف اهتماماً كبيراً لتوطين الهيئة القضائية، وأنشأت لهذا الغرض معهد التدريب والدراسات القضائية، الذي كان المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قد أصدر، في نهاية شهر يوليو ٢٠٠٤، قانوناً بإنشائه، كهيئة علمية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية.

ويتولى المعهد إعداد وتأهيل خريجي كليات الشريعة أو القانون، لتولّي المناصب القضائية، وتنظيم دورات لأعضاء السلطة القضائية في مختلف الموضوعات القانونية والتقنيات القضائية، أو أية مجالات أخرى، وعقد دورات تدريبية متخصصة لإعداد وتأهيل كتّاب العدل وأعاون القضاة والمحامين المتدربين، وتدريب العاملين في الجهات الحكومية ممن يرتبط عملهم بالمجالات القانونية والقضائية، بناء على طلب هذه الجهات، بالإضافة إلى الاهتمام بالبحث العلمي وتعميقه في الميادين القانونية والقضائية، عن طريق تشجيع الدراسات القانونية والقضائية المتخصصة، والعمل على إصدارها ونشرها.

وأصدر مجلس إدارة معهد التدريب والدراسات القضائية، بعد اجتماعه الأول في شهر يناير ٢٠٠٥، قرارين بإنشاء المجلس الاستشاري، والمجلس العلمي الاستشاري للمعهد. واعتمد الاتفاقيات التي أبرمها المعهد مع عدد من المؤسسات والمعاهد القضائية المماثلة. ونظّم في مارس ٢٠٠٥، الدورة التدريبية الثانية عشرة لمجموعة من الأعضاء في السلطة القضائية، والتي تستمر سنتين بمشاركة ٢٦ قاضياً.

الشؤون الإسلامية والأوقاف

ويعمل قطاع الشؤون الإسلامية والأوقاف على ترسيخ المفاهيم السليمة للدين الإسلامي الحنيف في المجتمع، ونشر الثقافة الإسلامية وإدارة شؤون الزكاة والقصر والحج.

ويشرف القطاع على ٣٥٠٠ مسجد، ويتواصل العمل في إنجاز مسجد الشيخ زايد الكبير في أبوظبي الذي يتسع لنحو ٣٢ ألف مُصل. وخوّل المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، في نهاية شهر يوليو ٢٠٠٥، دائرة البلديات والزراعة باستكمال بنائه واتخاذ الإجراءات اللازمة للسير في تنفيذ الأعمال المتفرقة المتبقية. ووقّعت دائرة البلديات والزراعة، في شهر سبتمبر ٢٠٠٥ على اتفاقيتين، الأولى مع شركة السجاد الإيراني لتزويد المسجد بأكثر سجادة يدوية في العالم تصل مساحتها إلى ٥ آلاف و ٧٠٠ متر مربع، ويعمل على إنجازها أكثر

مؤتمر الهدى النبوي في الدعوة والإرشاد

ونظمت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٤، مؤتمر الهدى النبوي في الدعوة والإرشاد، بمشاركة واسعة من عدد كبير من المفكرين وعلماء المسلمين في الدول العربية والإسلامية، بهدف توحيد الخطاب الديني الموجه إلى العالم، وتبصير المسلمين بمخاطر التشدد والميل إلى التطرف في ممارسة الشعائر الإسلامية، وإبراز الإسلام في صورته الوسطية السليمة. وأصدر المؤتمر في ختام مداولاته عدة توصيات، من أهمها ضرورة العمل على تصحيح النظرة الخاطئة إلى الإسلام، المتمثلة باتهامه بالإرهاب وقتل المدنيين وترويع الأمن والاعتداء على النساء والأطفال، وضرورة التفريق بين ذلك كله، والجهاد الذي شرعه الله حماية للعدل وحراسة للعقيدة والحقوق، وضرباً على أيدي الغاصبين والمحتلين، وكذلك العمل على إبراز الحضارة الإسلامية وأثرها في حياة البشرية، والتأكيد على التعامل الحضاري مع الآخرين. ونبذ المؤتمر اتجاهات التكفير لأهل القبلة، وإنكار التبديع والتفسيق بسبب المخالفة في الرأي، وعدم التعصب المذهبي واللامذهبي في القضايا الدعوية والفكرية والعقدية وغيرها. ودعا إلى تعظيم شأن الفتوى وحصرها في أهلها المتخصصين المؤهلين، ومراعاة التأني والتثبت قبل إصدار الفتوى، وعدم الأخذ بالفتاوى الصادرة عن الأعداء. وأكد على الوضع المثالي للمرأة في الإسلام، كما أكد أن أي امتهان لأنوثتها واستغلالها ليس من الإسلام ولا الإنسانية في شيء.

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وكرم الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع، فضيلة الشيخ الدكتور عبدالرحمن السديس، الفائز بجائزة الشخصية الإسلامية للعام ٢٠٠٥، وقيمتها مليون درهم، وذلك في الاحتفال الذي أقيم في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٥، في ختام الدورة التاسعة لمسابقات جائزة دبي للقرآن الكريم. كما كرم ٧٢ متسابقاً من حفظة القرآن من عدد من الدول العربية والإسلامية.

وكانت مؤسسة جائزة دبي الدولية قد اختارت في أكتوبر ٢٠٠٤، الدكتور الشيخ محمد سعيد البوطي، السوري الجنسية، للفوز بجائزة الدورة الثامنة وقيمتها مليون درهم، وذلك تقديراً لجهوده وخدماته التي قدمها للإسلام والمسلمين، وإصداره ٤٢ كتاباً تغطي مختلف فروع المعرفة الإسلامية. كما كرمت مؤسسة جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، التي يرعاها الفريق أول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع، في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤، عشرة من الحافظين والحافظات لكتاب الله، والذين فاز كل واحد منهم بمكافأة مالية قدرها ٢٠ ألف درهم.

وتتضمن فروع مؤسسة جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ثمانية أفرع هي: المسابقة الدولية، والمسابقة المحلية للقرآن الكريم، والشخصية الإسلامية، والمحاضرات والندوات، وتحفيظ القرآن الكريم لنزلاء المؤسسات العقابية بدبي، والإشراف على مراكز تحفيظ القرآن الكريم بدبي، ومركز الدراسات القرآنية، ومسابقة الحافظ المواطن. كما كرمت الجائزة، في شهر فبراير ٢٠٠٥، الفائزين من المتسابقين والمتسابقات في

الدورة السادسة للمسابقة المحلية للقرآن الكريم. وكرمت أيضاً في شهر أبريل ٢٠٠٥ (٤٣) من نزلت ونزيلات المؤسسات العقابية والإصلاحية بدبي من الحافظين للقرآن الكريم، بتخفيف العقوبة عنهم، حيث يُعفى الحافظ لكامل القرآن الكريم من العقوبة المستحقة عليه ٢٠ عاماً والحافظ ٢٠ جزءاً من ١٥ عاماً، والحافظ ١٥ جزءاً من ١٠ أعوام، والحافظ ١٠ أجزاء من خمسة أعوام، والحافظ خمسة أجزاء عاماً واحداً، والحافظ ثلاثة أجزاء من ستة أشهر من العقوبة. وقد استفاد من هذه الإعفاءات، منذ بدء برنامج تحفيظ القرآن في السجون في أبريل ٢٠٠٢ (٢٨٩) نزلياً ونزيلة، منهم ٧ حفظوا كامل القرآن الكريم، ويعملون حالياً مساعدين للمحفظين بمكافآت شهرية منتظمة.

وكانت جائزة دبي الدولية قد نظمت، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ مارس ٢٠٠٤، المؤتمر العالمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية، بالتعاون مع الهيئة العالمية للإعجاز العلمي للقرآن الكريم والسنة النبوية، وبمشاركة نخبة من ٥٢ عالماً من مختلف الدول الإسلامية، و٢٠ عالماً من غير المسلمين في مجالات متنوعة، منها الفلك وعلوم الأرض والبحار والأرصاد والأجنة والطب والإعجاز التشريعي وعلوم الحياة.

المراكز الإسلامية والثقافية في الخارج

وامتدَّ النشاط الإسلامي لدولة الإمارات إلى الخارج، بإقامة العديد من المراكز لنشر الثقافة العربية الإسلامية، من أبرزها مركز الإمارات العربية المتحدة لتدريس اللغة العربية والدراسات العربية والإسلامية بجامعة الدراسات الأجنبية في العاصمة الصينية (بيكين)، ومركز زايد الثقافي في مدينة (فوشترى) في إقليم (كوسوفا) الذي افتتح في شهر يوليو ٢٠٠٤، ومركز الشيخ زايد الثقافي في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) الذي وضع حجر أساس بنائه في شهر يوليو ٢٠٠٤، ومسجد الشيخ زايد في حي (كيرا) بأديس أبابا، الذي افتتح في نهاية شهر يوليو ٢٠٠٤، بالإضافة إلى العديد من المراكز الثقافية الإسلامية التي أقامها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والتي أقيمت في العديد من المدن والمناطق النائية بالأقاليم في باكستان.

وأنشأت دولة الإمارات، بالتعاون مع ليبيا، (الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الإسلامية والثقافية في إفريقيا) بهدف دعم الوجود الإسلامي في هذه المناطق، حيث أقامت الهيئة عدة مراكز ثقافية إسلامية في كل من بوروندي ورواندا والتوجو والنيجر ومالي، تتوفر فيها برامج تعليم نظامية أكاديمية، ومستوصفات علاجية للسكان في هذه الدول. كما أنشأت صندوق إحياء التراث المشترك بين الإمارات والمغرب، الذي يهدف إلى إحياء التراث الإسلامي والحفاظ على كنوزه العلمية الثمينة، حيث قام الصندوق بطبع ونشر المئات من كتب التراث الإسلامي التي كانت في الخزائن الملكية المغربية، وتم توزيعها على العالم الإسلامي. وساهمت الدولة في إنشاء خمسة مراكز إسلامية في جنوب وغرب السودان، بالتعاون مع منظمة الدعوة الإسلامية، بالإضافة إلى إنشاء المركز الإسلامي الإفريقي في الخرطوم، بالتعاون مع مصر والمغرب ودول مجلس التعاون، وهو مركز إسلامي على مستوى القارة الإفريقية، تحول الآن إلى الجامعة الإسلامية الإفريقية.